

Document: EB 2018/125/INF.6
Date: 21 December 2018
Distribution: Public
Original: English

A



البيان الختامي الذي ألقاه رئيس الصندوق جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

البيان الختامي الذي ألقاه رئيس الصندوق جيلبير أنغبو

ملاحظات افتتاحية

سيداتى وسادتى،

بعد ثلاثة أيام من العمل، نوشك أن نختم الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي. أرجو منكم أن تسمحوا لي بقول بضع كلمات عن مداولاتنا وما تمكنا من تحقيقه معا. وستتاح سجلات هذه الدورة ومحاضرها الرسمية لكم في الوقت المناسب.

دعوني أبدأ بشكر أعضاء المجلس على انخراطهم النشط في الهيئات الفرعية ومجموعات العمل التابعة للمجلس. وأود أن أعبّر عن تقديري لكل من السيد **George Lantu**، والسيد **Alberto Cogliati**، على قيادتهما للجنة التقييم ولجنة مراجعة الحسابات على التوالي. كذلك أود أن أشكر سعادة السفير **Yaya Olaniran**، وسعادة السفارة **Maria Boldorini** على جهودهما المصنفة في قيادة مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، على التوالي.

القضايا المؤسسية

تحديث عن عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج. منذ آخر دورة من دورات المجلس التنفيذي، تم تسليط الضوء على النتائج المحرزة في المجالات الأساسية وهي: (1) اللامركزية؛ (2) مراجعة التفويض بالصلاحيات؛ (3) تبسيط المجالات التي لا صلة لها بالعمليات كي تغدو ملائمة للغرض. وكان أول "درس تعلمناه" من البعثات الموفدة إلى المراكز الإقليمية هو إعطاء إدارة الصندوق إشارة عن كيفية استقرار الموظفين الذين أعيد نديهم مؤخرا، ومن شأن ذلك أن يساعد على تحسين الجهود التي نبذلها.

وفيما يتعلق بالتحديث المقدم عن انخراط الصندوق في إصلاح النظام الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، فقد نظرنا في القضايا الهامة ذات الصلة بتبعات الرسم المفروض وقدره 1 بالمائة، وعن خطة تسديد الصندوق لمساهمته بما يعادل 1.4 مليون دولار أمريكي بنهاية شهر مارس/آذار. كذلك فقد ناقشنا أيضا الخطط المطروحة لمشاركة أعظم على المستوى القطري لضمان المواعمة بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لدينا وأولويات الحكومات وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد اتفقنا على أن تكون التحديثات اللاحقة عروضاً مشفوعة بجدول عن الإجراءات الأساسية المتوقعة ووضع الإنجازات المتحققة.

وفي مناقشتنا لاستعراض إطار القدرة على تحمل الديون، ومع كوننا متفقين في الآراء على أن الآلية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون ليست بالآلية المستدامة، وبالتالي لا بد من استعراضها، دعوتهم إلى عملية للمشاورات مع عواصم بلدانكم بغية الوصول إلى قرار نهائي. وعلى ضوء ذلك، فقد وافقنا على أنه وكخطوة أولى، سوف نستخدم اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الذي سيعقد بتاريخ 15 أبريل/نيسان لبناء اتفاق في الآراء حول السبيل المحتمل للمضي قدماً قبل دورة المجلس التنفيذي السادسة والعشرين بعد المائة، حيث سيعرض على الدورة مشروع قرار يمكن اتخاذه. وكذلك فقد اتفقنا أيضاً أنه، وبعدئذ ستقوم كل قائمة من القوائم، بتوفير مقترحها للجنة مراجعة الحسابات بحلول منتصف مارس/آذار.

وأما بشأن ميزانية الصندوق لعام 2019، فقد بنينا على مناقشاتنا السابقة والتوجهات التي أعطيناها أيها خلال دورة المجلس المنعقدة في سبتمبر/أيلول لإعداد المقترح النهائي. ويعكس هذا المقترح نمواً صغرياً فعلياً ومعدل لكفاءة برنامج القروض والمنح إلى الميزانية الإدارية للصندوق بما يعادل 9 بالمائة، وهو أدنى معدل حققه الصندوق على الإطلاق.

وصادق المجلس أيضاً على أن يعرض على دورة مجلس المحافظين الثانية والأربعين برنامج العمل لعام 2019 بمستوى يعادل 1 265 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1 759 مليون دولار أمريكي)، والذي يضم برنامجاً للإقراض قدره 1 223 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1 701 مليون دولار أمريكي) وبرنامجاً إجمالياً للمنح بما يعادل 58 مليون دولار أمريكي.

كذلك فقد صادقنا على مخصصات التجديد الحادي عشر للموارد باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، واتفقنا على أنه وبالنسبة للبلدان التي يحق لها التأهل للاستفادة من إطار القدرة تحمل الديون، ستقرر شروطها التمويلية مع القضية الأوسع المتمثلة في القرار المتخذ بشأن إطار القدرة على تحمل الديون نفسه.

كذلك فقد صادق المجلس التنفيذي على إطار الانتقال في الصندوق وعلى العملية المقترحة لما بعد المرحلة الثانية، كما وافقت عليها مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بغية الاستمرار في إنجاز مهامها، كما هي واردة في اختصاصاتها.

ووافق المجلس على سياسة الصندوق المنقحة بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته.

وبالنسبة لاستراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بشأنها، فقد صادق المجلس على الوثيقة المنقحة.

كما أخذ المجلس علماً بتحديث نهج الصندوق بشأن التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين وتجنّبهما، مثنياً على الصندوق للترويج لعدم التسامح على الإطلاق بهذا الشأن.

وبعد جدل مفعم بالمعلومات، وافق المجلس التنفيذي على خطة عمل الشباب الريفي في الصندوق للفترة 2019-2021، آخذاً بعين الاعتبار المساهمات القيمة التي أدلى بها أعضاء المجلس. ومن بين المظاهر ذات الأهمية الخاصة الاستفادة من الاتساقات في المبادرات التي تتخذها المجموعات الشبابية، والحاجة إلى التكامل مع الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، والعمل بصورة أكبر على مقترح مجلس للشباب. وأعربت الإدارة عن التزامها بتعميم قضايا الشباب من خلال إعلانها عن الجهود المبذولة حالياً لدعوة الشباب المنخرطين في الأعمال الزراعية للمشاركة في مجلس المحافظين.

كما ناقشنا أيضاً استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ للفترة 2019-2025 مع الأخذ بعين الاعتبار أهميتها لمشروعاتنا وبرامجنا. وقد صادق المجلس على الاستراتيجية باستثناء إطار النتائج. ومع أخذ التعليقات الواردة بعين الاعتبار، ومراجعة النص كما ورد في ورقة قاعة الاجتماعات، سيعرض إطار النتائج على الدورة السادسة والعشرين بعد المائة للمجلس.

ولتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص بغية تعزيز دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فقد صادقنا على التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية في الصندوق، وذلك كي نعرض لاحقاً مع مشروع قرار بشأنها على الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019 لتبنيه، مع الاتفاق على أن هذا

القرار سيغدو نافذ المفعول بعد مصادقة المجلس على الاستراتيجية. وقد طلب المجلس من إدارة الصندوق تقديم عرض موجز رفيع المستوى تتبعه ندوة غير رسمية في وقت لا يتعدى نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2019، استعدادا لدورة مجلس المحافظين.

مسائل التسيير

صادق المجلس التنفيذي على تعزيز الدور التسييري للهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي، وكذلك مصفوفة القضايا والإجراءات الرامية إلى تعزيز التسيير في الصندوق، وأوصى إدارة الصندوق بالعمل مع لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم، وإعداد مقترحات عن مهام اللجنتين لمناقشتها في المعتكف وعرضها بعدئذ على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

ونظر المجلس أيضا في مقترح نظام آلي لتسريع عدّ الأصوات خلال عملية تعيين رئيس الصندوق، كما طلب منه أثناء الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين. وسوف يوصي مجلس المحافظين باستمرار العملية الرامية إلى تحديد النظم المحتملة، وطلب التقدم بمقترحات وتقييمها، علاوة على النظر في خيارات الاستئجار إن أمكن.

وصادق المجلس أيضا على تواريخ انعقاد دورته السادسة والعشرين بعد المائة وعلى موعد عقد المعتكف الخامس للمجلس، وكذلك الأمر بالنسبة لتواريخ عقد دورات المجلس عام 2020.

المسائل المالية

استعرض المجلس التنفيذي التقدير الخارجي المستقل لإدارة المخاطر المالية في الصندوق والتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق وتقدير الإدارة وخطة العمل كجزء من تحديث تحويل الهيكلية المالية للصندوق.

وكذلك نظر المجلس في وصادق على تحديث شروط التمويل وما رافقها من مشروع قرار سيعرض على مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين.

وصادق المجلس أيضا على سياسة الإقراض غير الميسر وما رافقها من مشروع قرار سيعرض على مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد صادق على بيان سياسة الاستثمار في الصندوق، وأقر خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2019، وأحاط علما بتقرير وضع مساهمات التجديد الحادي عشر للموارد، علاوة على استماعه لتحديث شفهي عن تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9. وصادق المجلس أيضا على الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في الصندوق وعلى طلب استخدام سلطة الالتزام بالموارد لعام 2019، استنادا إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة لتغطية الالتزامات الخاصة ببرنامج القروض والمنح لعام 2019.

التقييم

أحاط المجلس علما بتقارير رئيس لجنة التقييم. سلطت المناقشات الضوء على أهمية وظيفة التقييم والحاجة لنظم للرصد والإنذار المبكر في الوقت الفعلي في تنفيذ المشروعات.

القضايا التشغيلية

ناقش المجلس معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ونظر في عملية الاستعراض وخصائصها الرئيسية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. كذلك فقد نظر المجلس أيضا في الخطوات التالية، والإطار الزمني المؤقت لاستعراض المعادلة كما هو مخطط له أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

ناقش المجلس التنفيذي المبادئ التوجيهية المنقحة والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق، أخذا بعين الاعتبار المعايير الرئيسية، بما في ذلك مواعمة هذه البرامج مع أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وأحاطت إدارة الصندوق علما بالتعليقات الواردة من أعضاء المجلس وسوف تأخذ بها عند تنفيذ المبادئ التوجيهية والإجراءات هذه.

واستعرض المجلس أيضا برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من أنغولا وكابو فيردي ومصر وجورجيا وبيرو، مع تقييمات البرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بها، بما يتماشى مع المقترح القاضي بعرض تقييمات البرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية كي يستعرضها المجلس بالتزامن مع استعراضه لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ذات الصلة، عندما تكون هذه التقييمات متاحة.

وتلقى المجلس أيضا تحديثًا عن المقترحات المعروضة بموجب إجراء انقضاء المدة منذ آخر دورة له وصادق على برامج لإنдонيسيا، وكينيا، ونيجيريا، ومشروع ليوروندي على التوالي. وطلب من إدارة الصندوق الأخذ بعين الاعتبار التعليقات القيمة التي أدلى بها أعضاء المجلس والاستجابة للأسئلة التي طرحوها.

وصادق المجلس على سياسة إعادة هيكلة المشروعات، التي تهدف إلى تعزيز الاستفادة من الموارد والكفاءة التشغيلية أثناء تنفيذ المشروعات.

وعلى خلفية الحاجة لتنفيذ أسرع لاستهلال المشروعات، صادق المجلس أيضا على المقترح الخاص بإيجاد أدواتين للتنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات.

وصادق المجلس على إدخال تعديلات على الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية بما يتماشى مع السلطة الممنوحة له بموجب اتفاقية إنشاء الصندوق. وفوض رئيس الصندوق بصلاحيته المصادقة على الانحرافات عن الشروط العامة لأغراض بعض المشروعات المخصصة.

ووفرت فرصة مناقشة المساعدة التقنية المستردة التكاليف في الصندوق لإدارة الصندوق استعراضات غاية في الأهمية. وبالتالي فإن الإدارة ملتزمة بتبسيط هذه الأداة لضمان إمكانية استخدامها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد وتوفير تحديث بهذا الشأن للمجلس التنفيذي.

وعرض على المجلس تحديث عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديث آخر عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها عام 2018، وهو التحديث الذي أعدته الوكالات الثلاثة بصورة مشتركة.

وفوض المجلس رئيس الصندوق بالتفاوض على واستكمال اتفاقية للحصول على أموال تكميلية من مؤسسة روكفلر، بما يتفق مع الشروط الواردة في الوثيقة الموزعة.

وبالإشارة إلى جهودنا لتعبئة الموارد، أود أن أعبر عن امتناني لحكومة فنلندا لتوفيرها قرض شركاء ميسر ومساهمة أساسية إضافية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

وفي الختام، سيادتي وسادتي، أود أن أعبر عن تقديري لصبركم وتحملكم معنا خلال هذه الأيام الثلاثة الطويلة. مما يعود بي إلى النقطة التي ذكرتها في بداية الدورة، والتي ردد صداها عدد من الأعضاء في مرات مختلفة، وهي أننا بحاجة للعمل معا على تبسيط جدول أعمالنا والنظر في الخيارات المتاحة للتركيز على القضايا الاستراتيجية، وربما لعقد دورة رابعة للمجلس التنفيذي وإيجاد لجان إضافية. وأعتقد بأن المقترحات الأولية لهذا الشأن سوف تكون موضع بحث خلال معتكف المجلس التنفيذي المقرر عقده في مايو/أيار 2019، بهدف تقديم مقترحات خلال دورة المجلس اللاحقة.

ومع اقترابنا من فترة الأعياد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم لكم جميعا بأحر التهاني ولأشركم مرة أخرى على دعمكم المستمر لنا.

وبهذا أعلن اختتام الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

وشكرا لكم.